ثالثا– دور صندوق النقد الدولي في ادارة النظام النقدي العالمي و ضمان استقراره

يضطلع صندوق النقد الدولي بثلاثة ادار رئيسية تتمثل في : الاقراض، الرقابة الاقتصادية و تنمية القدرات و فيما يلي توضيح لذلك :

1– الاقراض

يقدم الصندوق قروضا لبلدانه الاعضاء التي تواجه نقص في السيولة الدولية او مشكلات فعلية او محتملة في ميزان مدفوعاتها لمساعدتها على اعادة بناء احتياطياتها الدولية وتثبيت أسعار عملاتها المحلية، والاستمرار في تغطية مدفوعات الاستيراد، واستعادة الأوضاع المواتية لتحقيق النمو الاقتصادي القوي، مع اتباع سياسات لمعالجة المشكلات التي أفضت في الأساس إلى الوضع القائم[3]. وعلى عكس بنوك التنمية، لا يقدم الصندوق قروضا لتمويل مشروعات محددة. و يجوز للبلد العضو أن يطلب من الصندوق مساعدة مالية عند احتياج ميزان مدفوعاته إلى التمويل، أي إذا لم يكن باستطاعته تدبير تمويل كاف بشروط معقولة لسداد مدفوعاته الدولية الصافية مع الاحتفاظ بقدر كاف من الأرصدة الاحتياطية.

وفي تحرك لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، بادر الصندوق بتعزيز طاقته الإقراضية ووافق في افريل 2009 على عملية إصلاح شاملة كبرى لآليات الدعم المالي، ثم اعتمد مزيدا من الإصلاحات في عامي 2010 و 2011. وتركز هذه الإصلاحات على تعزيز منع الأزمات، وتخفيف العدوى أثناء الأزمات النظامية، وتطويع الأدوات القائمة وفق أداء البلدان وظروفها الخاصة. وبعد نفاذ زيادات الحصص بمقتضى المراجعة العامة الرابعة عشرة، تمت في أوائل 2016 مراجعة ورفع حدود الاستفادة من الموارد بموجب تسهيلات الإقراض غير الميسر التي يقدمها الصندوق. ولزيادة الدعم المالي لبلدان العالم الأفقر تم في عام 2009 إجراء زيادة كبيرة في الموارد الميسرة المتاحة للبلدان منخفضة الدخل من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، بينما تمت مضاعفة حدود الاستفادة المتوسطة بموجب تسهيلات الإقراض الميسرة.

---

[1] بنجامين كوهين، مستقبل عملات الاحتياطي، مجلة التمويل و التنمية، العدد الصادر في سبتمبر 2009، ص.26

[2] هيل عجمي جميل الجناحين التمويل الدولي و العلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، 2014، ص. 345

[3] عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، ص. 108

بالإضافة إلى ذلك، أجريت في عام 2015 زيادة قدرها 50% في معايير وحدود الاستفادة من الموارد. وتقدم هذه القروض بدون فوائد حتى نهاية 2016، بينما يظل سعر الفائدة على التمويل الطارئ ثابتا عند مستوى الصفر. وكما تُبذَل جهود لتأمين موارد إقراض إضافية بقيمة قدرها حوالي 15 مليار دولار (11 مليار وحدة حقوق سحب خاصة) لدعم أنشطة الصندوق في مجال الإقراض الميسر[1].

1-1-الطابع المتغير لقروض الصندوق

تميزت قروض الصندوق بدرجة عالية من التذبذب عبر مختلف الفترات الزمنية. فقد حدثت زيادات حادة في قروض الصندوق عقب صدمة النفط في السبعينات وأزمة الدين في الثمانينات. وشهدت التسعينات طفرات أخرى في الطلب على موارد الصندوق إثر بدء عملية التحول في أوروبا الوسطى والشرقية والأزمات التي لحقت باقتصاديات الأسواق الصاعدة. وظل الطلب على هذه الموارد مرتفعا بسبب الأزمات العميقة التي تعرضت لها أمريكا اللاتينية في أوائل الألفية الثالثة، لكن هذه القروض تم سداد معظمها بالتدريج مع تحسن الظروف السائدة. ومرة أخرى ارتفع مستوى الإقراض في أواخر 2008 حين انتهت مرحلة التدفقات الرأسمالية الوفيرة والتسعير المنخفض للمخاطر وبدأت مرحلة تخفيض نسب التمويل بالديون في أعقاب الأزمة المالية التي أصابت الاقتصاديات المتقدمة.

شكل رقم 24: تطور الاقراض الممنوح من طرف صندوق النقد الدولي

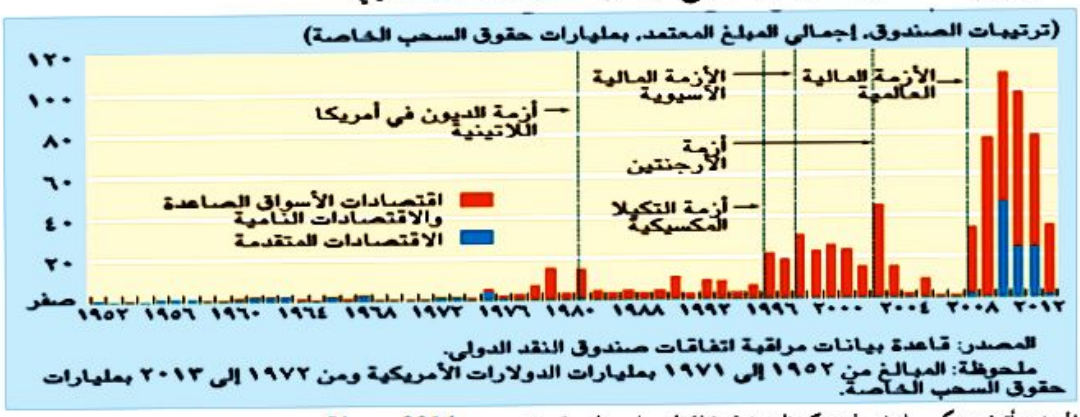

المصدر: أتيش ريكس غوش، في مركز الصدارة، مجلة التمويل و التنمية، عدد سبتمبر 2014، ص. 51

1-2-عملية الإقراض في الصندوق

يقدم صندوق النقد الدولي القروض بطلب من البلدان الأعضاء، و يتم ذلك في العادة بمقتضى اتفاق قد ينص على سياسات وتدابير محددة يوافق البلد المعني على تنفيذها لحل مشكلة ميزان المدفوعات. ويتولى البلد العضو بالتشاور مع الصندوق تحديد البرنامج الاقتصادي الذي يرتكز عليه الاتفاق، ثم يعرض على المجلس التنفيذي ضمن "خطاب نوايا". وبعد موافقة المجلس التنفيذي، يصرف القرض المطلوب ويكون مقسما في العادة على أقساط مرحلية تتوافق مع التقدم في خطوات تنفيذ البرنامج.

1-3-تسهيلات الصندوق التمويلية

تخضع جميع تسهيلات الصندوق لسعر الفائدة السائد في السوق، والمعروف باسم "معدل الرسم"، بينما يحصّل رسم إضافي على القروض الكبيرة (التي تتجاوز حدودا معينة). ويتحدد "معدل الرسم" حسب سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة الذي يُراجَع أسبوعيا لمراعاة التغيرات في أسعار الفائدة قصيرة الأجل في أسواق النقد الدولية الكبرى. ويختلف

حجم القرض الذي يجوز للبلد العضو الحصول عليه من الصندوق و المعروف باسم "حدود الاستفادة من الموارد" حسب نوع القرض المطلوب، وإن كان يُحسَب في المعتاد على أساس أحد مضاعِفات حصة اشتراك البلد المعني في عضوية الصندوق، علما بأنه يجوز منح قروض تفوق هذا الحد في الظروف الاستثنائية. أما "خط الائتمان المرن" فلا يشترط فيه حد أقصى مسبق.

وقد أنشئت تسهيلات الإقراض الميسر الجديدة للبلدان منخفضة الدخل في جانفي **2010** بدعم من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر كجزء من عملية إصلاح أوسع نطاقا لجعل الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق أكثر مرونة وملاءمة لمختلف احتياجات البلدان منخفضة الدخل. وتمت زيادة حدود الاستفادة من الموارد والمعايير المتعلقة بها بمقدار الضِعْف تقريبا مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة، كما أصبح التمويل بشروط أكثر يسرا، مع مراجعة أسعار الفائدة مرة كل عامين. وتدعم جميع التسهيلات التمويلية البرامج التي تتبناها البلدان المعنية بغية الوصول إلى مركز اقتصادي كلي قابل للاستمرار بما يتوافق مع تحقيق النمو والحد من الفقر على أساس قوي ودائم.

و قد استحدث الصندوق على مدار السنوات أدوات أو "تسهيلات" متنوعة للإقراض تم تصميمها بحيث تلائم خصوصيات بلدانه الأعضاء على اختلاف مواصفاتها:

أ-تسهيلات الاقراض الميسرة: تتوفر للدول منخفضة الدخل ثلاث تسهيلا للاقراض الميسر تهدف الى مساعدتها على تحقيق مركز اقتصادي كلي مستقر وقابل للاستمرار والحفاظ عليه بشكل يتسق مع تسجيل أداء قوي ودائم في مجال النمو والحد من الفقر و هي تتمثل في[1]:

-التسهيل الائتماني الممدد (**Extended Credit Facility**): يأتي خلفا لتسهيل النمو والحد من الفقر باعتباره أداة الصندوق الأساسية لتوفير الدعم متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية على المدى المتوسط. ويقدم التمويل في ظل هذا التسهيل بدون فوائد في الوقت الراهن، مع فترة سماح مدتها **5.5** سنة وأجل استحقاق نهائي مدته عشر سنوات.

-تسهيل الاستعداد الائتماني (**Standby Credit Facility**) يتيح مساعدات مالية للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية قصيرة الأجل. ويحل هذا التسهيل محل عنصر الموارد المرتفعة الذي يتضمنه "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" (**Facility Exogenous Shocks**) ، ويمكن استخدامه في مجموعة كبيرة من الظروف، بما في ذلك الاستخدام على أساس وقائي. ويقدم التمويل في ظل هذا التسهيل بدون فوائد في الوقت الراهن، مع فترة سماح مدتها **4** سنوات وأجل استحقاق نهائي مدته **8** سنوات.

-التسهيل الائتماني السريع (**Rapid Credit Facility**) يتيح مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات عاجلة. ويأتي هذا التسهيل في خطوة لتبسيط المساعدات العاجلة التي يقدمها الصندوق، ويمكن استخدامه بمرونة في مجموعة كبيرة من الظروف. ويقدم التمويل في ظل هذا التسهيل بدون فوائد في الوقت الراهن، مع فترة سماح مدتها **5.5** سنة وأجل استحقاق نهائي مدته **10** سنوات. و الشكل الموالي يبين تطور حجم التسهيلات الميسرة الموجهة للدول منخفضة الدخل

شكل رقم25: تطور حجم القروض الميسرة الموجهة للدول منخفضة الدخل في السنوات المالية 2008-2016

(بمليارات وحدات حقوق السحب الخاصة)

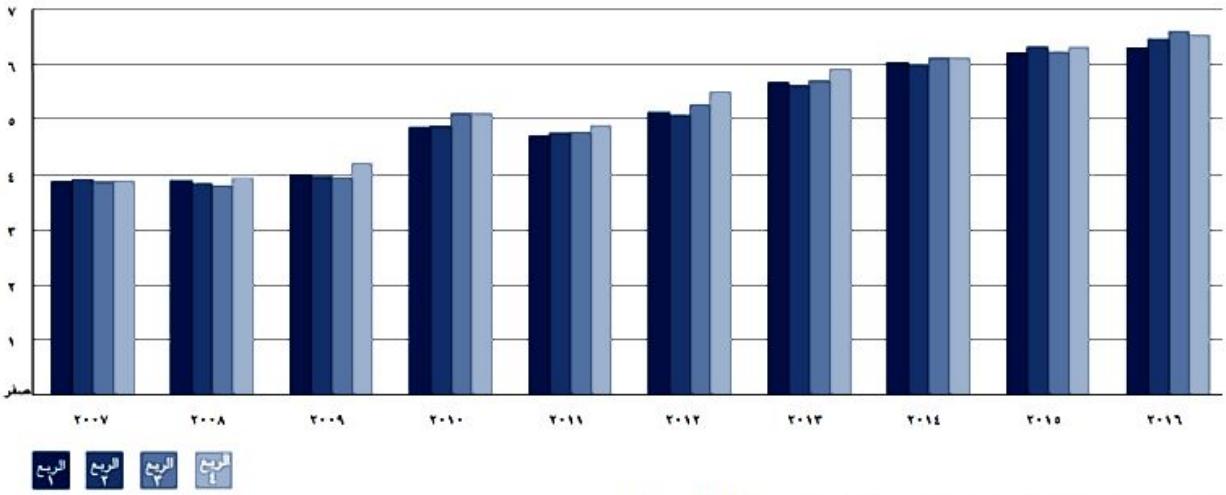

المصدر: صندوق النقد الدولي، ايجاد الحلول معا، التقرير السنوي 2016، ص.71

ب-التسهيلات الاقراض غير الميسرة

توجه هذه التسهيلات الى الدول متوسطة و مرتفعة الدخل، و من اهمها[1]:

-اتفاقات الاستعداد الائتماني Stand-By Arrangement (SBA): تقدّم معظم مساعدات الصندوق للبلدان متوسطة الدخل من خلال اتفاقات الاستعداد الائتماني، وهي مصممة بحيث تساعد البلدان على معالجة مشكلات التمويل التي تواجه ميزان المدفوعات على المدى القصير، وتوضع أهداف البرامج ذات الصلة بحيث تعالج هذه المشكلات، كما تكون عمليات صرف الموارد للبلد العضو مشروطة بتحقيق هذه الأهداف ("الشرطية"). وعادة ما تتراوح مدة هذه الاتفاقات بين 12 و 24 شهرا، على أن يتم السداد في غضون 3,25– 5 سنوات بعد الحصول على القرض. ويجوز عقد اتفاقات الاستعداد الائتماني على أساس وقائي، حيث يفضل البلد العضو عدم السحب من الموارد الذي تمت الموافقة عليها وإنما يحتفظ بحقه في السحب إذا ما تدهورت الأوضاع سواء في حالة الحدود القصوى الاعتيادية للاستفادة من الموارد أو في حالات الاستفادة الاستثنائية. وتسمح هذه الاتفاقات بدرجة من المرونة في تحديد مراحل الصرف، مع إمكانية تركيز صرف القروض في البداية حسب مقتضى الحال.

-خط الائتمان المرن " Flexible Credit Line) (FCL): يختص "خط الائتمان المرن" بالبلدان التي تتمتع بمستوى بالغ القوة من الأساسيات والسياسات الاقتصادية والأداء السابق في مجال تنفيذ السياسات، وهو مفيد بشكل خاص في أغراض منع وقوع الأزمات. ويوافق الصندوق على الاتفاقات التي تعقد لاستخدام خط الائتمان المرن إذا كانت البلدان المعنية قد استوفت معايير الأهلية المحددة سلفا. وتتراوح مدة الاستفادة من هذا التسهيل بين عام واحد وعامين (مع إجراء مراجعة مرحلية بعد عام واحد للتأكد من أن شروط الأهلية لا تزال مستوفاة)، وتتساوى فترة السداد مع الفترة المقررة في ظل اتفاقات الاستعداد الائتماني(3,25– 5 سنوات)، وتتقرر الموارد التي تتاح من خلال هذا الخط حسب كل حالة على حدة، ولا تخضع لحدود الاستفادة الاعتيادية، كما أنها تُصرَف في دفعة واحدة وليس على أساس مرحلي. وعلى

عكس اتفاقات الاستعداد الائتماني، لا يشترط للحصول على موارد هذا التسهيل تنفيذ تفاهمات معينة بشأن السياسات الاقتصادية. وهناك مرونة في اختيار السحب من خط الائتمان وقت صدور الموافقة أو اعتباره ترتيبا وقائيا.

-خط الائتمان الوقائي (**PCL**): يختص خط الائتمان الوقائي (**Precautionary Credit Line**) بالبلدان التي تتميز بأساسيات وسياسات اقتصادية سليمة، مع أداء سابق سليم فيما يتصل بتنفيذ هذه السياسات. فرغم مكامن الخطر المعتدلة التي تواجه هذه البلدان والتي قد لا تؤهلها للاستفادة من خط الائتمان المرن، يُلاحظ أيضا أن حالة الاقتصاد فيها لا تتطلب تعديلات واسعة النطاق في سياساتها المتبعة على النحو الذي يرتبط في العادة باتفاقات الاستعداد الائتماني التقليدية. ويجمع خط الائتمان الوقائي بين معايير الأهلية (على غرار خط الائتمان المرن) والشروط المركزة لاحقا والتي تعالج مواطن ضعف تم تحديدها في سياق المراقبة نصف السنوية. ويمكن أن تتراوح مدة الاستفادة من هذا الخط بين عام وعامين، كما يمكن تركيز الاستفادة في البداية، حيث يتاح للبلد العضو عند صدور الموافقة ما يصل إلى **500%** من قيمة حصته بمجموع كلي يصل إلى **1000%** من قيمة الحصة بعد **12** شهرا، شريطة تحقيق تقدم مُرْض في تقليص مواطن الضعف المحددة. ويمكن الاستعانة بخط الائتمان الوقائي إذا نشأ احتياج غير متوقع يتعلق بميزان المدفوعات.

-تسهيل الصندوق الممدد **Extended Fund Facility** (**EFF**): أنشئ هذا التسهيل التمويلي في عام **1974** لمساعدة البلدان في معالجة المشكلات طويلة الأجل التي يتعرض لها ميزان المدفوعات والتي تتطلب إصلاحات اقتصادية أساسية. و بذلك تكون الاتفاقات التي تعقد في ظل تسهيل الصندوق الممدد أطول أجلا ،حيث تصل مدتها إلى ثلاث سنوات في العادة و يستحق سداد المسحوبات في غضون **4,5 – 10** سنوات من تاريخ الصرف.

شكل رقم**26** : تطور حجم تسهيلا الاقراض غير الميسرة خلال السنوات المالية **2008-2016**

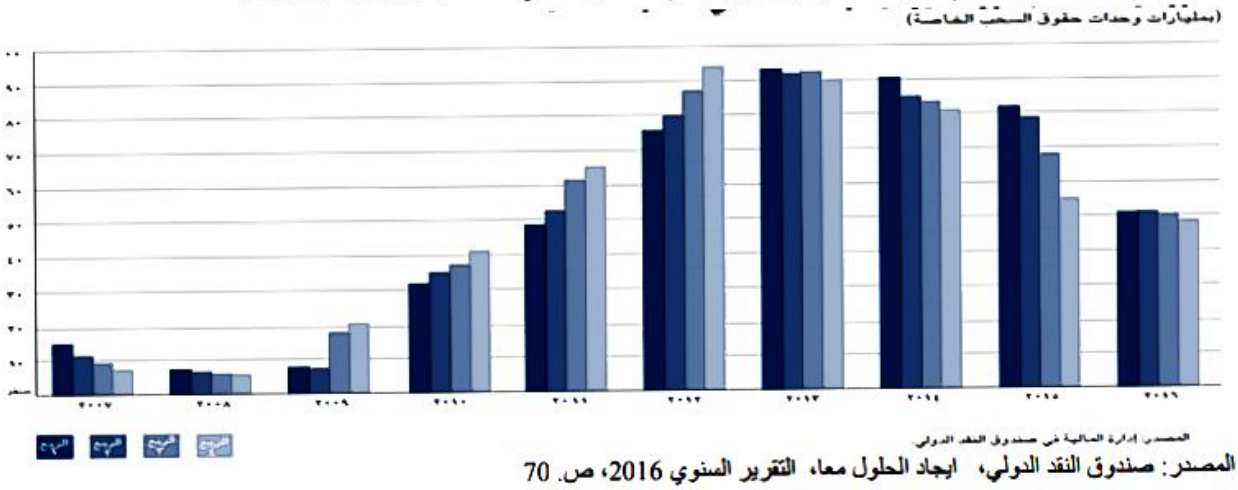

المصدر: صندوق النقد الدولي، ايجاد الحلول معا، التقرير السنوي 2016، ص. 70

ج-مساعدات الطوارئ: تقدم هذه المساعدات في حالات الطوارئ للبلدان التي تتعرض لكارثة طبيعية أو تكون خارجة من مرحلة صراع. وتخضع قروض الطوارئ لمعدل الرسم الأساسي، وإن كان يجوز لبعض البلدان الحصول على دعم لتخفيض الفائدة، شريطة توافر هذا الدعم. ويجب سداد القروض وفق هذا التسهيل في غضون **3,25 – 5** سنوات.

1-4-سمات خصائص الاقراض في صندوق النقد الدولي

من أهم سمات الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي ما يلي:

أ- صندوق النقد الدولي ليس وكالة للمعونة: فهو يقدم القروض لمساعدة بلدانه الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، فالصندوق لا يقدم قروض لتمويل مشاريع أو أنشطة ما مثل وكالات التنمية.

ب– قروض الصندوق مشروطة بالسياسات: بمعنى أن البلد المقترض لا بد أن يعتمد سياسات تعمل على تصحيح مشكلة ميزان المدفوعات مقابل قروض الصندوق، والتأكد من قدرته على تعزيز اقتصاده وسداد المبلغ المقترض ولابد أن يتفق البلد المقترض والصندوق على إجراءات السياسة الاقتصادية اللازمة[1].

ج– قروض الصندوق مؤقتة: فحسب تسهيل الإقراض المستخدم يمكن أن تصرف القروض على فترات قد تصل إلى أربع سنوات، وتتراوح فترة السداد بين 3,25 إلى 05 سنوات للقروض قصيرة الأجل (بموجب اتفاقات الاستعداد الائتماني)، أو4.5 إلى 10 سنوات للتمويل متوسط الأجل بموجب الاتفاقات الممددة.

د–قروض الصندوق تنطوي على ضمانات وقائية تكفل حسن استخدامها، حيث بدأ الصندوق منذ مارس 2000 اجراء تقييمات للحصول على تأكيد معقول بان البنك المركزي في البلد المقترض قادر على ادارة الموارد المتحصل عليها بكفاءة و على توفير بيانات نقدية موثوقة عن برامج الصندوق[2]. و تقييمات الضمانات الوقائية هي مراجعات تشخيصية للحوكمة و اطر المراقبة في البنوك المركزية و هي مكملة للضمانات الاخرى التي يطبقها الصندوق و المتمثلة في وضع حدود للاستفادة من موارد الصندوق و الشرطية و تصميم البرامج و تدابير معالجة عدم الدقة في ابلاغ البيانات و المراقبة اللاحقة للبرامج.و تتضمن هذه التقييمات تقييم عمليات البنوك المركزية في خمسة مجالات هي: الية التدقيق الخارجي، الهيكل القانوني و الاستقلالية، و اطار اعداد التقارير المالية، و الية التدقيق الداخلي، و نظام الضوابط الرقابية الداخلية.

1-5- إصلاح نظام الإقراض في الصندوق في اطار الازمة المالية العالمية

اعتبر صندوق النقد الدولي أن توفير السيولة الكافية للدول الأعضاء لتجاوز آثار و مخلفات الأزمة المالية العالمية ومساعدتها على استعادة معدلات نمو قابلة للاستمرار خاصة في ظل انكماش الاقتصاد العالمي و تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يتطلب تعزيز طاقته الاقراضية و إقرار عملية إصلاح شاملة لآلية إقراض موارده تقوم على زيادة حجم القروض وترشيد شرطية منحها واستحداث أدوات إقراض ميسرة لصالح الدول النامية منخفضة الدخل.

و عليه فان خطة الإصلاح لنظام الإقراض تقوم على:

أ–تحديث الشرطية: يفرض صندوق النقد الدولي شروطا هيكلية على القروض الممنوحة للدول الأعضاء حددها تقرير المكتب المستقل بأكثر من 17 شرطا حتى نهاية 2004، لم تكن معظمها مرتبطة بالأهداف المرجوة منها، كما أن بعضها كانت خارج مجال اختصاص الصندوق الأساسية. حيث يجب ان يبدي البلد استعداده لتطبيق برنامج للاصلاح الاقتصادي قائم على الغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية و النقد الاجنبي او تخفيضها و تعديل اسعار الصرف تدريجيا و اتباع سياسات محددة لمعالجة التضخم و تحرير حساب راس المال و ذلك خلال فترة زمنية محددة للانجاز و تنفيذ[3]. فقد اشتملت الشروط المفروضة على تركيا مثلا أثناء المفاوضات التي جرت للحصول على قرض إضافي من صندوق النقد الدولى على عدة شروط منها: عودة تدفق الائتمان إلى القطاع العقارى، شفافية أكثر للعمليات الحكومية، إعادة هيكلة مؤسسات الدولة، التوسع فى الخصخصة، تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إجراءات التكيف المالي، تخفيض التضخم فى إطار الخطة الهادفة إلى مواجهة التضخم....

---

[1] شقيري نوري و اخرون، المؤسسات المالية المحلية و الدولية، دار المسيرة للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص.317

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشاني، مرجع سابق، ص.201

[3] ميثم صاحب عجام و اخرون، المديونية الخارجية للدول النامية: الاسباب و الاستراتيجيات، دار و مكتبة الكندي للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2014، ص. 229

و لهذا فان الصندوق يسعى في إطار برنامج الإصلاح إلى إجراء تحديث قائم على خلق نوع من المواءمة بين شروطه المرتبطة بالإقراض و درجة القوة التي تميز سياسات البلدان الأعضاء، و ذلك بالاعتماد على معايير الأهلية التي تحدد سابقا (الشرطية المسبقة) و ليس على أساس الشرطية التقليدية (اللاحقة) على أن تتم عملية مراقبة السياسات الهيكلية في البرامج المدعمة من طرف الصندوق في إطار مراجعة البرامج بدلا من مراقبتها باستخدام معايير الأداء الهيكلية.

ب- استحداث خطوط ائتمان جديدة كما سبق الاشارة اليها مثل خط الائتمان المرن و خط الوقاية و السيولة؛

ج- مضاعفة حدود الاستفادة من القروض: حيث حددت شروط الاستفادة من الحدود القصوى الجديدة للقروض التي تقدم بشروط ميسرة ب **200 %** من حصة البلد على أساس سنوي و **600 %** على أساس تراكمي لطمأنة الدول الأعضاء بقدرة الصندوق على توفير الموارد الكافية لتغطية احتياجاتها.

د- تبسيط هيكل التكلفة و آجال الاستحقاق: بتوفير الحوافز السعرية المشجعة على الاقتراض من الصندوق.

ه- تبسيط الأدوات المستخدمة في الإقراض : بإلغاء بعض التسهيلات التمويلية التي لم تعد مستخدمة مثل : التسهيل الاحتياطي التكميلي، و تسهيل التمويل التعويضي و التسهيل التمويلي للسيولة قصير الأجل و التي يشمل خط الائتمان المرن الجديد أهم خصائصها.

و- اصلاح التسهيلات الموجهة للدول الأعضاء منخفضة الدخل: حيث يسعى الصندوق إلى إعادة تصميم تسهيلات الإقراض الموجهة للدول منخفضة الدخل لزيادة القدرة على توفير التمويل الميسر الطارئ و قصير الأجل و مضاعفة حجمها، وفي إطار هذا المسعى وافق الصندوق على زيادة القروض المقدمة بشروط ميسرة إلى البلدان منخفضة الدخل إلى مبلغ يصل إلى **17** مليار دولار حتى نهاية **2014** منها **8** مليار دولار خلال العامين(**2010-2011**)مع منحها أسعار فائدة صفرية على مدفوعاتها المتعلقة بتسديد القروض الميسرة حتى نهاية **2011** مع استحداث أدوات إقراض جديدة تتسم بالمرونة و ملائمة خصائص هذه الاقتصاديات.

2- الرقابة الاقتصادية

صندوق النقد الدولي مكلف بالإشراف على النظام النقدي الدولي ومتابعة السياسات الاقتصادية والمالية المطبقة في بلدانه الأعضاء البالغ عددها **189** بلدا، ويُعْرَف هذا النشاط باسم الرقابة. وفي سياق هذه العملية التي تتم على المستوى العالمي الكلي وكذلك على مستوى البلدان المنفردة يسلط الصندوق الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار الداخلي والخارجي، ويقدم المشورة بشأن ما يلزم من تعديلات في السياسات. وبهذه الطريقة، يساعد الصندوق النظام النقدي الدولي على الوفاء بغرضه الأساسي المتمثل في تيسير تبادل السلع والخدمات ورأس المال بين البلدان، ومن ثم الحفاظ على نمو اقتصادي سليم.

2-1-انواع الرقابة

وهناك عدة جوانب لعمل الصندوق في مجال الرقابة :الرقابة الثنائية، أو تقييم سياسات كل بلد عضو وإسداء المشورة بشأنها؛ والرقابة متعددة الأطراف، أو الإشراف على الاقتصاد العالمي. و الرقابة الاقليمية. وبتوحيد الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف، يمكن أن يكفل الصندوق قدرا أكبر من الشمول والاتساق في تحليات" التداعيات"، أي الطرق التي يمكن أن تؤثر بها سياسات بلد واحد على بلدان أخرى.

أ-الرقابة القطرية

يُجري خبراء الصندوق الاقتصاديون عملية متابعة مستمرة ومنتظمة على اقتصادات البلدان الأعضاء، فيقومون بزيارتها سنويا في العادة لتبادل الرأي مع الحكومات والبنوك المركزية والتركيز على ما إذا كانت هناك مخاطر تهدد الاستقرار الداخلي والخارجي بما يتطلب تعديلات في السياسات الاقتصادية أو المالية.

ترتكز الرقابة الثنائية على ما يطلق عليه مشاورات المادة الرابعة[1]، التي سميت كذلك على أساس المادة الواردة في اتفاقية تأسيس الصندوق التي تقتضي إجراء مراجعة للتطورات والسياسات الاقتصادية في كل من البلدان الأعضاء في الصندوق وتغطي المشاورات طائفة من القضايا التي تعتبر ذات أهمية كلية، مثل قضايا المالية العامة وأسعار الصرف والقضايا المالية والنقدية والهيكلية وهي تركز على المخاطر ومواطن الضعف واستجابات السياسات.

وعادة ما يلتقي الخبراء أثناء البعثة بأطراف معنية أخرى، مثل أعضاء البرلمان وممثلي مجتمع الأعمال والاتحادات العمالية والمجتمع المدني، للمساهمة في تقييم السياسات الاقتصادية المتبعة في البلد العضو وتوجهه الاقتصادي. وعند العودة إلى مقر الصندوق، تقدم البعثة تقريرا إلى المجلس التنفيذي لمناقشته. ويلي ذلك نقل آراء المجلس إلى سلطات البلد العضو.

وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة مستمرة في شفافية الرقابة، فأصبحت كل البلدان الأعضاء تقريبا توافق على إصدار نشرة معلومات معممة تلخص آراء المجلس التنفيذي. وفي تسع من بين كل عشر حالات يُنشر أيضا تقرير الخبراء والتحليل المصاحب له في موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

ب- الرقابة متعددة الأطراف

يستعرض الصندوق الاتجاهات الاقتصادية السائدة عالميا وإقليميا. وأهم الادوات لدى الصندوق في مجال الرقابة متعددة الأطراف ثلاث مطبوعات يصدرها مرتين سنويا بعنوان آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي و الراصد المالي. ويتضمن تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" تحليلا مفصلا لحالة الاقتصاد العالمي يعالج فيه مستجدات الاقتصاد العالمي، كالاضطرابات المالية العالمية الجارية وهبوط النشاط الاقتصادي. أما "تقرير الاستقرار المالي العالمي "فيقدم تقييما حديثا لحالة الأسواق المالية العالمية وآفاقها المتوقعة. ويسلّط الضوء على الاختلالات ومواطن الضعف التي يمكن أن تشكل مخاطر على الاستقرار المالي العالمي، ويعنى تقرير الراصد المالي بتحديث التوقعات للمالية العامة في الأجل المتوسط وتقييم التطورات في الماليات العامة. كذلك يصدر الصندوق تقارير عن آفاق الاقتصاد الإقليمي في إطار مسوحه الاقتصادية والمالية العالمية تتضمن تحليلا أعمق لخمس مناطق أساسية في العالم، كما يحرص على التعاون الوثيق مع مجموعات أخرى مثل مجموعة العشرين للاقتصادات الصناعية واقتصاديات الأسواق الصاعدة.

ج-الرقابة الاقليمية

بموجبها يدرس صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقا لاتفاقيات إقليمية، ويشمل ذلك على سبيل المثال، مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي.كما تشارك إدارة الصندوق وموظفوه في مناقشات الرقابة المتعلقة بمجموعات مثل مجموعة السبعة ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي.

2-2- أهمية الرقابة

أُنشئت الرقابة بمقتضى اتفاقية تأسيس الصندوق المعدلة عقب انهيار نظام بروتون وودز لأسعار الصرف الثابتة. وتنص المادة الرابعة على أن تتعهد البلدان الأعضاء بالتعاون لتعزيز الاستقرار مع الصندوق وفيما بينها. أما الصندوق فهو

[1] شقيري نوري موسى و اخرون، مرجع سابق، ص.310

مكلف بأن يتولى الإشراف على النظام النقدي الدولي لضمان فعالية عمله، و مراقبة وفاء كل بلد عضو بالتزاماته على مستوى السياسات.

وفي جوان 2007، خضع إطار الرقابة القانوني لعملية تحديث كبيرة، مع اعتماد قرار الرقابة الثنائية على سياسات البلدان الأعضاء ، ويوضح القرار ضرورة تركيز الرقابة القُطْرِية على تقييم ما إذا كانت سياسات البلدان الأعضاء مشجعة للاستقرار الداخلي والخارجي. ويعني هذا أن الرقابة ينبغي أن تركز بالدرجة الأولى على السياسات النقدية والضريبية والمالية وسياسات سعر الصرف وتقييم المخاطر وأوجه التعرض للخطر .كذلك يتضمن القرار إرشادات للبلدان الأعضاء حول كيفية إدارة سياسات الصرف بما يتفق مع هدف تعزيز الاستقرار وتجنب التلاعب بسعر الصرف.

وفي قمة مجموعة العشرين التي عقدت في (روسيا)، سلط قادة العالم الضوء على دور الصندوق الرقابي في حل الأزمة العالمية. ودعوا إلى توثيق التعاون الدولي المستمر والمنتظم وطلبوا من الصندوق دعم عملية التقييم المتبادل التي أنشأها مجموعة العشرين بإجراء تحليل استشرافي لما إذا كانت السياسات المتبعة في البلدان الأعضاء تتوافق مجتمعة مع هدف تحقيق النمو المستمر والمتوازن في الاقتصاد العالمي.

-وبناء على طلب اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في أكتوبر 2009، أجرى الصندوق مراجعة لصلاحياته الرقابية في 2010 ترتب عليها اتخاذ تدابير لدمج كافة أبعاد الرقابة المتعددة الأطراف والثنائية والمالية وجعلها أكثر فعالية.

وتساهم هذه التدابير مساهمة كبيرة في معالجة القضايا التي أثارها تقرير "مكتب التقييم المستقل" الذي نُشر بشأن أداء الصندوق في الفترة السابقة على الأزمة المالية والاقتصادية. وتتضمن هذه التدابير ما يلي[1]:

-إعداد تقارير تجريبية لتحليل الآثار الخارجية التي تترتب على سياسات الاقتصاديات الأشد تأثيرا على النظام المالي.

-البدء في عملية تجريبية لإعداد تقارير مخصصة لتحليل التداعيات الخارجية التي تترتب على برنامج تقييم القطاع المالي

-تحقيق الاستفادة القصوى من مقارنة تجارب البلدان الأعضاء، عن طريق إعداد تقارير قُطْرِية مقارنة/تقارير مواضيعية تستخلص الدروس المهمة على مستوى السياسات لكي تنتفع بها البلدان الأعضاء الأخرى التي تواجه قضايا مشابهة.

وينتظر ان تسهم "مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات"، في اتخاذ إجراءات إضافية لتحسين جودة الرقابة التي يقوم بها الصندوق و تحديد ما اذا كان في وضع يؤهله لرصد المخاطر والتحذير منها، و مدى فعالية الرقابة و شفافيتها والمساواة في تطبيقها .

وفي أكتوبر 2011، انتهت أحدث مراجعة رئيسية لفعالية رقابة الصندوق أو "مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات " وغطت هذه المراجعة الجانبين الثنائي ومتعدد الأطراف واستندت بدرجة كبيرة إلى الآراء التقييمية التي ساهمت بها كل الأطراف المعنية الأساسية، وإلى تحليلات خبراء الصندوق، وكذلك دراسات وتعليقات الخبراء الخارجيين. وقد أبرزت التقدم الذي تحقق منذ بداية الأزمة المالية العالمية، لكنها وجدت بعض الثغرات. وأشارت على وجه التحديد إلى استمرار التشتت الملحوظ في العمل الرقابي، مع افتقار تقييمات المخاطر إلى العمق و التركيز الكافي على الروابط المتبادلة وانتقال الصدمات. كذلك تبين أن تأثير الرقابة يكون أضعف في حالة البلدان الكبرى. وستركز الإجراءات التالية الموصى بها على إدخال تحسينات في ستة مجالات أساسية، هي الروابط المتبادلة، وتقييم المخاطر، والاستقرار الخارجي، والاستقرار المالي، والفعالية، والإطار القانوني.

---

[1] صندوق النقد الدولي، مواجهة التحديات معا، التقرير السنوي 2015، ص. 29

وفي سياق الجهود الأوسع نطاقا لتحقيق تقدم في خطة العمل، اجتمع المجلس التنفيذي في 18 جوان 2012 ، واعتمد قرارا جديدا بشأن الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف ("قرار الرقابة الموحدة") لتعزيز إطار الرقابة القانوني الأساسي. كذلك قام بمناقشة إصدار تقرير تجريبي جديد بشأن الاستقرار الخارجي يقدم من خلاله تحليلا منسقا متعدد الأطراف للقطاع الخارجي في أكبر اقتصادات العالم. وفي سبتمبر 2012، أيد المجلس التنفيذي استراتيجية جديدة للرقابة المالية تقترح اتخاذ خطوات ملموسة وذات أولوية لتعزيز الرقابة المالية لوضع الصندوق في موقع يجعله أكثر قدرة على معالجة الآثار المحتملة على الاستقرار العالمي من جراء تداعيات سياسات الأعضاء؛ ومتابعة استقرار القطاعات الخارجية في البلدان الأعضاء على نحو أكثر شمولا؛ والدخول مع الأعضاء في حوارات بناءة لضمان فعالية عمل النظام النقدي الدولي ودعم الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي.

و في سبتمبر2014 استكملت آخر مراجعة رئيسية لممارسات وفعالية رقابة الصندوق وكان الموضوع الشامل لمراجعة 2014 هو كيفية تصميم الرقابة بطريقة تدعم النمو القابل للاستمرار في عالم ما بعد الأزمة .وانبثقت عن المراجعة ثلاثة موضوعات رئيسية، على النحو التالي[1]:

أولا، حددت المراجعة النطاق لمواصلة دمج وتعميق تحليلات المخاطر والتداعيات، لا سيما لبناء فهم أعمق لطريقة انتشار المخاطر عبر البلدان وانتشار التداعيات عبر القطاعات؛

ثانيا، سلطت المراجعة الضوء على ضرورة أن تكون المشورة بشأن السياسات مفصلة بشكل أكبر لمواءمة احتياجات البلدان وأن تستند بدرجة أكبر إلى مداخلات الخبراء، بما في ذلك في مجالات تحليل السلامة الاحترازية الكلية والتحليل الهيكلي الكلي، وأن تقدم تحليلا أكثر تماسكا بحيث تزداد الاستفادة من معارف الصندوق بالخبرات القُطرية المقارنة.

ثالثا، شددت المراجعة على أهمية النظر إلى ما هو أبعد من المناهج والأدوات التحليلية لتحقيق تأثير أكبر .وانتهت المراجعة إلى أنه على الرغم من الخطوات الجيدة التي تحققت، لا يزال أمام الصندوق مجال للتواصل بشكل يركز على العملاء ولكن يقوم على المصارحة، في حين تظل المساواة في المعاملة عنصرا حاسما للشرعية والرقابة الفعالة.

و في هذا الاطار عكف الصندوق خلال السنة المالية 2016 على تضمين عدد من القضايا في إطار التحليلات القطرية، مثل كيفية تأثير الصدمة الأخيرة في أسعار النفط على سلامة البنوك والإقراض المصرفي (انظر مثلا تقرير افاق الاقتصاد الاقليمي لدول الشرق الاوسط و شمال افريقا)، وكيفية انتقال تأثير انخفاض التضخم من خلال الميزانيات العمومية إلى النظام المالي، وقدرة البنوك المحلية على تمويل برامج الشراكات الضخمة بين القطاعين العام والخاص، والسياسات اللازمة لإزالة المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل .ويقدم الصندوق تدريبا متقدما ويشجع تبادل المعرفة وزيادة الاعتماد على الممارسات الجيدة كأدوات تكميلية للجهود المبذولة في هذا المجال في إطار مشاورات المادة الرابعة[2].

2-3-ادوات الصندوق الرقابية: من اهم ادوات الصندوق الرقابية:

أ-انظمة الانذار المبكر

[1] صندوق النقد الدولي، مواجهة التحديات معا، التقرير السنوي 2015، ص. 29
[2] صندوق النقد الدولي، ايجاد الحلول معا، التقرير السنوي 2016، ص. 45

تعرف على انها تلك الاداة القادرة على توقع حدوث الازمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية و البيئية .. و غيرها لبلد ما[1]. او انها مزيج من المؤشرات في قطاعات مختلفة و استخدامها للتنبؤ و اختبار ما اذا كانت ستحدث ازمة في فترة زمنية معينة . اذ يتم تحويل كل مؤشر رئيسي الى اشارة ثنائية اذا اجتاز المؤشر عتبة حرجة(ادنى حد) فذلك يعني ارسال اشارة بان ازمة وشيكة الحدوث، و كلما انخفضت العتبة المختارة كلما ارسل المؤشر مزيدا من الاشارات على مر الزمن[2].

و عليه فانه في إطار سعي الصندوق لاستشعار الأزمات و التنبؤ بوقوعها لجأ إلى اعتماد برامج الانذار المبكر لتحليل والتنبؤ بوقوع الأزمات مستعينا بمجموعة من المتغيرات و البيانات التاريخية (مدة 12-24 شهر) التي تؤدي إلى إحداث الأزمة، و أهمها : نسبة الدين قصير الأجل، احتياطات النقد الأجنبي، و الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للاتجاه السائد، والعجز في الحساب الجاري للمعاملات الخارجية، بحيث كلما ارتفعت قيمة متغير من هذه المتغيرات ازداد احتمال وقوع الأزمة، هنا يتدخل الصندوق بمنح مهلة كافية لتبني سياسات تصحيحية[3].

و تعد برامج و عمليات الانذار المبكر عنصرا مهما في مجموعة ادوات الرقابة لدى الصندوق، حيث تجمع بين تحليل المخاطر الاقتصادية و المالية العامة و المخاطر الخارجية و كذلك التداعيات عبر القطاعات و عبر الحدود. و هي تبحث في المخاطر التي لا يرجح ان تقع و ان كانت معقولة و التي تستلزم توصيات للسياسات يمكن ان تختلف عن تلك المتصلة بتوقعات السيناريو الاساسي الواردة في التقارير الرئيسية، كما تسعى الى تحديد مواطن الضعف و العوامل التي يمكن ان تتسبب في ازمات نظامية و تحدد السياسات التي تخفف من حدة المخاطر، بما في ذلك التي تتطلب تعاونا دوليا. و يتم اجراء عمليات الانذار المبكر بالتنسيق مع خبراء مجلس الاستقرار المالي[4].

و يستند الصندوق في استشعار الأزمة و التنبؤ بوقوعها إلى مجموعة من المؤشرات أهمها[5] :

أ-1- وسائل مراقبة السيولة: يعتبر صندوق النقد الدولي أن نقص الاحتياطي من السيولة يعد من المؤشرات الرئيسية للتنبؤ باحتمال حدوث أزمة العملة، خاصة في ظل عدم قدرة البلد على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية و هروب رؤوس الأموال بسبب الشكوك القائمة حول عدم صلاحية السياسات المحلية، في هذه الحالة يؤكد الصندوق على ضرورة وضع التقديرات التالية:

-احتياجات البلد من التمويل الخارجي ، بما في ذلك عجز الحساب الجاري و التزامات الديون التي يحل موعد استحقاقها في آجال لاحقة و حجم الأموال المحولة من طرف المقيمين إلى الخارج.

-مختلف مصادر التمويل المضمونة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر و الاقتراض من الأسواق المالية في شكل سندات وقروض مضمونة و التمويل الرسمي.

-الفجوة التمويلية المتبقية: هذه الحالة تتطلب تجميع البيانات بصورة منتظمة و ترتيبها في جداول تحدد الاحتياجات التمويلية التي يعتمد عليها في فحص و تدقيق احتياجات التمويل العالمية و حجم الطلب على موارد صندوق النقد الدولي.

أ-2- نبض السوق: يعتمد هذا النوع من التقييم على المعلومات المتعلقة بالأسواق المالية في البلدان الناشئة بتحديد مخاطر التسديد و تحليل سلوك السوق لمساعدة الدول على إمكانية استخدام سياسات مالية توسعية تساعد على تعويض بعض الآثار السلبية للأزمة.

أ-3- التطلع إلى المستقبل: لتسهيل عملية التنبؤ بحدوث الأزمات يحاول واضعي السياسات الاقتصادية اتخاذ و اعتماد مجموعة من الإجراءات لتفادي وقوعها بمجرد ظهور بوادرها، و يتدخل صندوق النقد الدولي لمتابعة مدى سلامة القطاع المالي في هذه البلدان و مدى التزامها بالمعايير و المقاييس الدولية لزيادة قدرته على التنبؤ بحدوث الأزمات ومواجهتها.

لكن بالرغم من ايجابيات هذه البرامج في بعض النواحي و أهميتها في التنبؤ بحدوث الازمات، إلا أنها تميزت بجمع كل البلدان و الأزمات في سلة واحدة و إهمالها لحجم كبير من المعلومات التي لا يمكن قياسها و التنبؤ بها بسهولة[1]، كما أنها لا توفر بسهولة الحلول و السياسات للبلدان المعرضة لمخاطر الأزمات لأنها ترتكز على التنبؤ.

ب- برامج اختبار الإجهاد او اختبارات الضغط

تعد برامج اختبار الإجهاد من أهم الأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر و اختبار السلامة المالية و تقدير نقاط القوة ونقاط الضعف للنظم المالية التي يجريها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك العالمي منذ 1999، حيث تحاول قياس مدى حساسية مجموعة من المؤسسات (البنوك مثلا) و النظام المالي بأكمله لصدمة معينة بدراسة و قياس التغير الحاصل في المحفظة الناتج عن التغيرات في عوامل المخاطرة.

و يقصد باختبارات الضغط Stress-Testing استخدام البنك تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الانكشافات في ظل أوضاع و ظروف عمل صعبة من خلال قياس أثر مثل هذه الانكشافات على مجموعة المؤشرات المالية للبنك، وبصفة خاصة الأثر على مدى كفاية رأس المال وعلى الربحية. وتكون الغاية من هذه الاختبارات تحديد البنوك التي تعاني من مشكلات وإصلاحها، والحد من احتمالات حدوث أزمة مصرفية. فوقوع أزمة مصرفية – لدى إعسار عدة بنوك أو انعدام قدرتها على سداد المدفوعات دون تأخير – يؤدي إلى إرباك الاقتصاد بالحد من إمكانية النفاذ إلى القروض طويلة الأجل أو السيولة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها .ويؤثر ذلك بدوره على النمو وتوظيف العمالة، وللحد من مخاطر وقوع أزمة مصرفية تربك الاقتصاد، يتعين تحديد مواطن الضعف لدى البنوك في وقت لا يزال فيه متسع لتصحيحها[2].

وتُعنى اختبارات القدرة على تحمل الضغوط غالباً بتقييم جانبين من وضع البنك، هما الملاءة والسيولة، لأن وجود مشكلات في أحدهما يمكن أن يتسبب في خسائر ضخمة ويؤدي في نهاية المطاف إلى وقوع أزمة مصرفية .وتقاس ملاءة المؤسسة بالفرق بين أصولها وديونها .فإذا كانت قيمة أصولها تتجاوز ديونها، فإنها تكون ذات ملاءة – أي يكون لديها رأسمال سهمي موجب .إلا أن استمرار قيمة كل من الأصول والخصوم يعتمد على التدفقات النقدية المستقبلية، التي تعتمد بدورها على الأوضاع الاقتصادية والمالية المستقبلية .وحتى تكون للمؤسسة ملاءة، يتعين أن تحتفظ بحد أدنى من رأس المال السهمي الموجب الذي يمكنه استيعاب الخسائر إذا ما وقعت صدمة، مثل حدوث ركود، تتسبب في عجز

العملاء عن سداد قروضهم .وربما يتوجب على المؤسسة أن تحتفظ برأسمال يزيد حتى على هذا الحد الأدنى لضمان استمرار ثقة مصادر تمويل البنك(مثل المودعين أو مستثمري الجملة)والحصول على التمويل بتكلفة معقولة. ويعنى اختبار الملاءة من اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بتقييم ما إذا كان لدى المنشأة المعنية رأسمال كاف لاستمرار ملاءتها في بيئة مفترضة من التحديات الاقتصادية الكلية والمالية .وهو يقدر أرباح البنك وخسائره والتغيرات التي تطرأ في قيمة أصوله في ظل السيناريو المعاكس. وتكون عوامل المخاطر في الغالب خسائر محتملة نتيجة لعدم قدرة المقترضين عن السداد(مخاطر الائتمان)؛ وخسائر من الأوراق المالية نتيجة لتغييرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الملكيات العقارية(مخاطر السوق)؛ وارتفاع تكاليف التمويل نتيجة نقص ثقة المستثمرين في جودة أصول البنك(مخاطر السيولة.) وتقاس الملاءة بنسب رأس المال المختلفة، التي غالبا ما تستند إلى متطلبات تنظيمية .و يمكن اعتبار ان المؤسسات أو النظام ككل قد اجتازت الاختبار أو أخفقت فيه تبعا لما إذا كانت نسبة رأس المال تظل أعلى من مستوى حدي مقرر سلفا، يسمى الحد الأدنى لمعدل العائد، أثناء سيناريو الضغوط .وغالبا ما تتقرر هذه المعدلات عند مستوى الحد الأدنى الحالي للمتطلب التنظيمي، وإن كان من الممكن تحديدها بقيم مختلفة إذا بررت الظروف ذلك.

و كمثال على ذلك اجرت هيئة المصارف الاوروبية اختبار للضغط في سنة **2014** على **130** مصرفا اوروبيا لتقييم درجة مرونة المؤسسات المالية في مواجهة التطورات غير المواتية في السوق المالية، وتقييم المخاطر النظامية التي يمكن أن تنشأ فيه. و كانت قد حددت نسبة **5.5** %لرأس المال إلى الأصول، كنسبة مرجعية لنجاح المصرف في اجتياز الاختبار بعد حساب الخسائر الرأسمالية نتيجة الصدمة المحتملة المتمثلة في وضع سيناريوهات تضمنت انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في منطقة الاتحاد الاوروبي بنسبة **7.1** % خلال السنوات الثلاث القادمة، وانخفاض دخول المصارف من الفائدة بنسبة **20** %، خلال الفترة ذاتها .

و قد أظهرت النتائج أن المصرف الإيطالي الوحيد الذي فقد كل رأسماله في الاختبار هو مصرف دي باشي دي سيينا، حيث أن نسبة رأسماله إلى أصوله أصبحت في النطاق السالب بعد الاختبار، و بلغ صافي رأسماله نسبة سالبة **2.44** %. الى جانب ذلك لم يتمكن بنك **Raiffeisen** في النمسا، و **Banco Popular** في إسبانيا، ومصرفان في إيرلندا من اجتياز الاختبار، بحيث انخفضت نسبة رؤوس أموالها عن **5.5** %بعد الاختبار. و هو ما يجعل هذه المصارف بحاجة إلى مساعدة رأسمالية أكبر حتى تتمكن من توسيع خطوطها الائتمانية بشكل سليم في اقتصاد المنطقة، اذ تعد معظم القروض التي أقرضتها ذات أداء سيئ، وهو ما يؤثر في قدرتها على مد خطوط الائتمان للمستثمرين. اما بالنسبة للمصارف البريطانية فإن رويال بنك أوف سكوتلاند، الذي انقذته الحكومة البريطانية في **2008**، تعرض أيضا لأكبر صدمة وفقا للاختبار، حيث انخفض رأسماله من **15.5** % إلى **8.1** %، كما تراجع رأسمال إتش إس بي سي من **11.9** %إلى **8.8** %، بينما انخفض رأسمال بنك باركليز من **11.4** %إلى **7.3** %، وبنك لويدز من **31** % إلى **10.1** % و بذلك اظهرت هذه النتائج مدى قدرة البنوك البريطانية على الاستمرار في اقراض الاقتصاد البريطاني 1.

ويهدف اختبار السيولة من اختبارات القدرة على تحمل الضغوط الى تقييم ما إذا كانت لدى المؤسسة القدرة على أداء مدفوعاتها في ظل أوضاع معاكسة للسوق، سواء باستخدام النقد، أو بيع أصول سائلة، أو إعادة تمويل التزاماتها .وتتسم أوضاع السوق المعاكسة بعدم القدرة على بيع الأصول السائلة بسعر معقول وبسرعة معقولة(مشكلات السيولة

السوقية)أو الإخفاق في إعادة تمويل الالتزامات أو الحصول على تمويل إضافي(سيولة التمويل .)وغالبا ما تكون قدرة البنك على سرعة التعهد بأصول كضمانات عاملا حاسما لاستمرار قدرته على الاحتفاظ بالسيولة في أوقات الشدة . ويكون لدى شركات الوساطة المالية،لا سيما البنوك، بحكم طبيعة عملها، تباين في آجال الاستحقاق في ميزانياتها العمومية .ذلك أن معظم خصومها، مثل الودائع أو الاقتراض من أسواق المال، تكون لها آجال استحقاق أقصر بكثير من آجال استحقاق الأصول، مثل القروض، التي يقوم البنك بتمويلها بتلك الخصوم .وفي حالة سحب مقدار كبير من الودائع أو عدم تجديده فجأة، أو تعذُر حصول البنك على أموال في أسواق التمويل بالجملة، فربما يواجه البنك نقصا في السيولة حتى وإن كان يتمتع بملاءة في الظروف الأخرى. وغالبا ما تكون هناك صلة وثيقة بين ضغوط السيولة وضغوط الملاءة ويصعب حل التشابك بينهما .فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتحول نقص السيولة إلى مشكلات ملاءة إذا تعذر بيع الأصول أو استحال بيعها إلا بخسارة – وهو ما يسمى بيعا بخسا، بما يؤدي ربما إلى خفض قيمة الأصول عن قيمة الخصوم .ويمكن أن يترجَم ارتفاع تكاليف التمويل خلال التعرض لضغوط السيولة إلى ضغوط ملاءة برفع تكلفة الخصوم . ونتيجة لذلك، يمكن أن تؤدي التصورات السوقية بشأن مشكلات الملاءة إلى نقص في السيولة نظرا لفقدان ثقة المودعين أو المستثمرين أو قيامهم بطلب أسعار فائدة أعلى من البنك[1].

وأحد الجوانب الأساسية لاختبار القدرة على تحمل الضغوط هو تقييم ما إذا كانت مشكلات الملاءة أو السيولة في مؤسسة ما يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى أزمة مصرفية على نطاق النظام .ويتحدد ذلك بتعريف المؤسسات المؤثرة على النظام المالي(أي المؤسسات التي يمكن أن ينشئ إخفاقها أو نقص السيولة لديها مشكلات في عدد كبير من المؤسسات الأخرى) وبتكرار قنوات انتقال المخاطر كجزء من عملية اختبارات القدرة على تحمل الضغوط .وتتسم المهمة الأخيرة بقدر كبير من التعقيد ولا يزال المزيد من البحوث بشأنها جاريا وضروريا.و الجدول التالي يوضح أهم أنواع المخاطر و الصدمات و آلية معالجتها في ظل برنامج اختبار الاجهاد.

جدول رقم7 : تقييم برنامج اختبار الإجهاد للمخاطر و كيفية معالجتها

نوع المخاطرة	الصدمات المحتملة	كيفية التطبيق
سعر الفائدة	*تحول متواز في منحنى العائد مثل حدوث زيادة قدرها 100–300 نقطة أساس بالنسبة لكافة الاستحقاقات. التغير في منحنى العائد سواء كانت التعرجات قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل *إمكانية حدوث الصدمات في الأسعار المحلية و الأجنبية	*يطبق على دفتر التداول(خاصة على الأوراق المالية ذات الدخل الثابت)كما يمكن تطبيقه على دفتر البنوك (الائتمان)
أسعار الصرف	*تغير في أسعار الصرف ، مثلا انخفاضه ب10–20% وارتفاعه مقابل عملة لبد يعد شريكا تجاريا رئيسيا و يتوقف ذلك على طول الفترة الزمنية. *إمكانية خفض عملات أخرى تكتسي أهمية في المحفظة.	* تطبق على دفتر التداول و أحيانا على دفتر الائتمان إذا كانت القروض بالعملات الأجنبية كبيرة.
الائتمان	*زيادة في احتمالات التوقف عن الدفع *زيادة نسب القروض المشكوك فيها.	تطبق على دفتر البنوك بالاعتماد على وقائع سابقة خاصة بارتفاع حالات التوقف عن التسديد
أسعار الأسهم	*انخفاض مؤشر البورصة مثلا انخفاض المؤشرات الرئيسية بمعدل 20–30%	يطبق في دفتر التداول.

درجة التذبذب	*زيادة درجة التذبذب في أسعار الفائدة ، أسعار الصرف،أسعار الأسهم والخيارات ...	يطبق في محافظ الخيارات، و يمكن معايرته على أساس الوقائع السابقة لزيادة تذبذب السوق.
السيولة	*نقص في سيولة الأوراق المالية المتداولة، مثلا حدوث انخفاض في قيمة كافة السندات. *انخفاض درجة سيولة البنوك من خلال ارتفاع معدلات سحب و الطلب على الودائع أو انخفاض مستوى التسهيلات الائتمانية ما بين البنوك	*غالبا ما يطبق على دفاتر التداول، و يمكن تحليله على أساس نسب الأصول السائلة قبل و بعد الانخفاض.
البضائع	* انخفاض أسعار سلع التصدير الرئيسية (انخفاض اسعار البترول بالنسبة النفطية)	يطبق على الدول التي ترتكز تجارتها الخارجية على تصدير السلع بشكل كبير (الدول النفطية و المصدرة للمواد الاولية)

المصدر: بول هيلبرز، ماذا لو... ؟، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2004، ص.24-25

و يتم إجراء عملية اختبار الإجهاد وفق عدة مراحل تنطلق من توحيد جوانب التعرض للمخاطر و جمع المعلومات حول الاقتصاد الكلي و أداء النظام المالي و البيانات المرتبطة بالملكية و الحصص في السوق التي تساعد على التحديد المنتظم للمؤسسات و القطاعات المهمة، و معرفة هياكل الميزانيات المالية التي تمكن من استشراف جوانب التعرض للمخاطر في بعض الأصول و الخصوم و مصادر الدخل .... ، أي التركيز على معرفة مصادر المخاطر المختلفة.

بعدها يتم وضع الخطط باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي الذي هو أساس برنامج اختبار الإجهاد، حيث يتم الاعتماد على بيانات تاريخية و أخرى افتراضية لتحليل الروابط الرئيسية بين الاقتصاد الحقيقي و النظام المالي ، و في بعض الحالات يتم اللجوء إلى تجارب الدول الأخرى في عملية الاسترشاد و صياغة اختبار الإجهاد.

بعد وضع الخطط يتم استقراء و ترجمة النتائج المختلفة لنموذج الاقتصاد الكلي إلي ميزانيات و قوائم دخل المؤسسات المالية لمساعدة المؤسسات ذات النظم المتطورة في إدارة المخاطر من زيادة قدرتها الرقابية للمخاطر، أما المؤسسات ذات النظم البدائية فأنها تساعدها على وضع نماذج إدارة المخاطر، لتأتي آخر مرحلة و هي تحليل الآثار ، أي تحديد اثر التغير في المخاطر على هيكل المحفظة في المدى القصير و مدى تأثير ذلك على النظام المالي ككل.

و من أهم استراتيجيات التحليل المعتمدة هي تحليل الأثر على المؤسسات باستخدام نماذج العدوى التي تحاول تقدير وقياس اثر فشل المؤسسة الرئيسية على المؤسسات الأخرى و على النظام المالي بأكمله ، ويتم ذلك باختبار إجهاد كل ميزانية و كل قائمة دخل على حدى ، ثم فحص مدى تعرض الطرف المقابل للمخاطر كالمؤسسات التي جعلها اختبار الإجهاد أكثر تعرضا للمخاطر نتيجة الاقتراض مثلا من البنوك أو امتلاك أسهم أو وضع ودائع ...و دراسة مدى تأثير الصعوبات التي تواجهها إحدى المؤسسات على سلامة المؤسسات الأخرى، لتأتي آخر عملية و هي تفسير و نشر النتائج.

و قد لفتت الأزمة المالية العالمية انتباه الجمهور إلى اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تجرى للمؤسسات المالية وكان هناك تباين في استقبالها .فمن ناحية يؤكد البعض على دورها الرئيسي في مساعدة واضعي السياسات على اكتشاف و تحديد الأثر الناشئ عن مجموعة من الصدمات الشائعة على مختلف المؤسسات و قياس الأهمية النسبية لأنواع هذه الصدمات و تحديد التطور الزمني لمخاطر النظام المالي و هي عناصر مهمة جدا لزيادة قدرة اختبار الإجهاد على التنبؤ بالمخاطر و الصدمات المختلفة ، و أُسند إليها دورٌ جديد باعتبارها أدوات لإدارة الأزمة لتوجيه عملية إعادة رسملة البنوك

والمساعدة على استعادة الثقة، إلا أن التجارب أثبتت أن هذه البرامج تبقى عاجزة عن إحصاء و رصد الكثير من مواطن الضعف و كل المخاطر و تقديم تقدير و قياس دقيق لحجم الخسائر، حيث أنها لا توفر إلا صورة جزئية عن المؤسسات التي تتحمل المخاطر، كما أن الكثير من الدول تصطدم بمشكل ندرة البيانات و المعلومات و الخبرة الفنية، مما يجعل المعلومات التي تم تجميعها حول المؤسسات المالية اقل دقة و هذا يؤثر على مصداقية عمليات إدارة المخاطر و برامج اختبار الإجهاد بصفة عامة[1].

ج–برنامج تقييم القطاع المالي

في ظل تزايد الازمات المالية و المصرفية على المستوى العالمي و انتشارها من دولة الى اخرى تزايد اهتمام صندوق النقد الدولي بدراسة اسبابها و اليات معالجتها و قد اسفرت هذه الجهود عن وضع برنامج لتقييم القطاع المالي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الرئيسية للتقييم. ويعد برنامج تقييم القطاع المالي عنصرا مهما في توفير المعلومات التي يستند اليها الصندوق في عمله الرقابي في مجال استقرار القطاع المالي. و قد تم اشاؤه في 1999 حتى يوفر تحليلا متعمقا للقطاع المالي لبلد ما و اضحى في السنوات الاخيرة من اهم ادوات الرقابة على البلدان الاعضاء ذات القطاعات المالية المؤثرة نظاميا، اي القطاعات التي يكون لانعدام استقرارها المالي تاثير كبير على بلدان اخرى. حيث يتضمن البرنامج تقييما للاهمية النسبية لمختلف المؤسسات المالية في النظام و مدى حساسية النظام المالي للصدمات في ظل مختلف السيناريوهات، ومؤشرات السلامة المالية مثل نسبة كفاية راس المال و حجم القروض المشكوك فيها و اتجاهات العوائد. و يركز العمل التحليلي على التطورات سواء في المقاييس الاجمالية و التي تعتبر مؤشرات مفيدة عن سلامة المؤسسات المالية او في المؤشرات الاخرى عن الصحة المالية للأطراف غير المالية المناظرة للمؤسسات المالية (العائلات و الشركات) و كذلك سلوك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل درجة تقلب اسعار الفائدة و اسعار الصرف[2].

و تتمثل اهم اهداف البرنامج في[3]:

–مساعدة الدول في ايجاد اطار عام لسياسة متسقة و جيدة لتقوية و دعم القطاع المالي و المصرفي.

–تأهيل القطاع المالي حتى يكون قادرا على مواجهة الصدمات الداخلية و الخارجية و تحجيم اثارها السلبية.

–تطوير القطاع المالي و الرفع من كفاءته و قدرته على المساهمة في احداث التنمية الاقتصادية.

–تقييم مدى مراعاة المعايير و القواعد الخاصة بالقطاع المالي و المساعدة في تحديد الثغرات الموجودة في التنظيم اللائحي والشفافية و قياس ممارسات البلد في ضوء المعايير الدولية. (مثلا مبادئ لجنة بازل، والمبادئ الرئيسية لنظم الدفع واهداف اللجنة الدولية لتنظيم الاوراق المالية والمبادئ الرئيسية للإشراف على التأمين، الاحكام الخاصة بغسيل الاموال).

ج–1–معايير برنامج تقييم القطاع المالي

وضع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ضمن برنامج تقييم القطاع المالي المعايير الدولية للأداء المالي ضمن ثلاث مجموعات وهي كالتالي:

أولا: ضمن المعايير المطبقة في برنامج تقييم النظام المالي، يشرف صندوق النقد الدولي على تطوير المعايير التالية[1]:

1- قواعد الصندوق بشأن الممارسة السليمة في شفافية السياسات النقدية والمالية.

2- قواعد الممارسة السليمة في شفافية الميزانية.

3- قواعد نشر البيانات(المعيار العام والمعيار الخاص لنشر البيانات).

ثانيا: المجموعة الثانية تتعلق بالمؤسسات والبنية الأساسية للأسواق، والتي يشرف عليها الصندوق والبنك العالمي معا نجد:

1- تنظيم موضوع الإفلاس وضمان حقوق الدائنين.

2- مبادئ الإدارة السليمة.

3- معايير المحاسبة الدولية.

4- المبادئ الرئيسية لنظم الدفع المهمة نظاميا، وتوصيات تسوية الأوراق المالية.

5- تغطية الأحكام الخاصة بمكافحة غسيل الأموال.

ثالثا: المجموعة التي تتعلق بالتنظيم والرقابة ونجد من ضمنها:

1- مبادئ بازل الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة.

2- أهداف ومبادئ التنظيم اللائحي للأوراق المالية.

3- المبادئ الرئيسية للإشراف على التأمين الخاصة بالاتحاد الدولي لمشرفي التأمين.

و قد جعل المجلس التنفيذي في سبتمبر 2010 تقييمات الاستقرار المالي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي جزءا إلزاميا من الرقابة الثنائية بموجب المادة الرابعة في 25 منطقة اختصاص بها قطاعات مالية مؤثرة في النظام العالمي. وفي ديسمبر 2013 راجع المجلس التنفيذي الخبرة المكتسبة من تنفيذ الدورة الأولى من التقييمات الإلزامية والدروس المستفادة من الأزمة المالية2. وكانت تقييمات الاستقرار المالي الإلزامية قد أكملت بالفعل أو قيد التنفيذ لجميع مناطق الاختصاص التي تم تحديدها تقريبا. تجدر الاشارة إلى أن استخدام منهج يقوم بقدر أكبر على المخاطر لرقابة القطاع مكن الصندوق من تخصيص موارد برنامج تقييم القطاع المالي على نحو أكثر فعالية وساعد على تعزيز إدماج برنامج تقييم القطاع المالي ومشاورات المادة الرابعة في مناطق الاختصاص هذه، واتفق المديرون التنفيذيون على أنه كان من الضروري تحقيق الموائمة بين الأساس القانوني لتقييمات الاستقرار المالي الإلزامية مع قرار الرقابة الموحدة لعام 2012 [3] .

3- تنمية القدرات(المساعدة الفنـــــية)

يسعى الصندوق من خلال مساعداته الفنية إلى دعم جهود البلدان الأعضاء لتنمية مواردها الإنتاجية بما يحقق لها الإدارة الفعالة لسياساتها الاقتصادية وشؤونها المالية. وفي هذا السياق، يساعد الصندوق البلدان الأعضاء على تعزيز قدراتها في إدارة الموارد البشرية والمؤسسية، و تصميم ما يلائم ظروفها من سياسات اقتصادية كلية ومالية وهيكلية. و لهذا عمل الصندوق على رفع و زيادة حجم المخصصات السنوية للمساعدة الفنية كما يبرزه الشكل الموالي.

شكل رقم27: تطور حجم الانفاق على المساعدة الفنية خلال السنوات المالية 2013-2016 (مليون دولار)

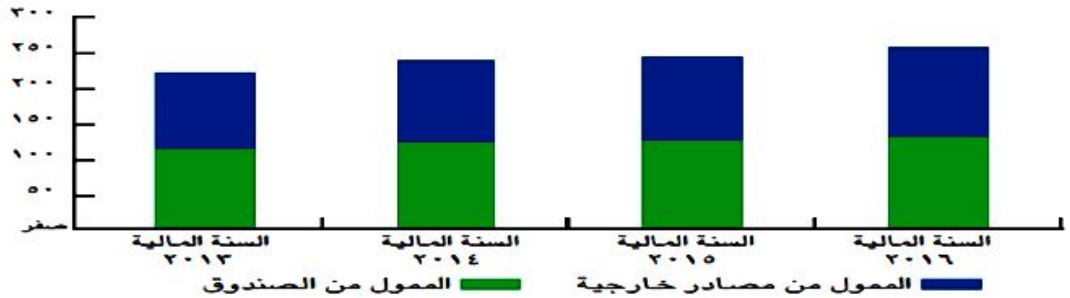

المصدر: صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي **2016**، ص. **75**

ويُوَجَّه حوالي أربعة أخماس مساعدات الصندوق الفنية إلى البلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفض والمتوسط، كما تمثل البلدان الخارجة من دائرة الصراعات واحدة من أكثر الدول استفادة منها. وإلى جانب المنفعة الآنية التي تعود على البلدان المستفيدة، عن طريق مساعدتها على تقليص جوانب الضعف والحد من مكامن الخطر في اقتصاد كل منها، تساهم المساعدة الفنية أيضا في إقامة اقتصاد عالمي أكثر قوة واستقرارا. وإضافة إلى ذلك، تعمل المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق للاقتصاديات الصاعدة والصناعية في بعض المجالات الرائدة على إكساب مشورته المتعلقة بالسياسات الأكثر تأثيرا وإيقانه على علم بآخر المبتكرات والمخاطر التي تواجه الاقتصاد الدولي.

كما تساهم المساعدة الفنية في زيادة فعالية برامج الرقابة والإقراض لدى الصندوق، وهي عنصر مهم من العناصر المكملة لتلك الوظائف الأساسية الأخرى التي يضطلع بها. وتعمل المساعدة الفنية المتخصصة على بناء القدرات اللازمة في البلدان الأعضاء بغية إرساء عملية فعالة لصنع السياسات. وفي المقابل، تؤدي العمليات الرقابية وأعمال الإقراض إلى بلورة سياسات وخبرات جديدة يستنير بها الصندوق في برامج المساعدة الفنية طبقا لأفضل الممارسات الدولية. ونظرا للروابط المذكورة، تمثل زيادة الاندماج بين المساعدة الفنية وعمليات الرقابة والإقراض واحدة من أهم أولويات الصندوق.

ويقدم الصندوق المساعدة الفنية في مجالات خبرته الأساسية، وهي سياسة الاقتصاد الكلي، والسياسة الضريبية وإدارة الإيرادات، وإدارة النفقات، والسياسة النقدية، ونظام سعر الصرف، واستقرار القطاع المالي، والأطر التشريعية، والإحصاءات الاقتصادية الكلية والنقدية. وقد زاد الطلب على المساعدة الفنية في السنوات الأخيرة على وجه الخصوص نتيجة الجهود التي بُذلت لتقوية النظام المالي الدولي. فعلى سبيل المثال، طلبت البلدان الأعضاء مساعدات فنية في معالجة أوجه الضعف في قطاعاتها المالية حسبما ورد في إطار برنامج تقييم القطاع المالي ؛ وفي اعتماد المعايير والمواثيق الدولية للإدارة المالية والضريبية والإحصائية والالتزام بها؛ وتنفيذ التوصيات الناتجة عن عمليات تقييم المراكز المالية الخارجية؛ وإحكام إجراءات مكافحة غسيل الأموال. كما يتواصل الطلب على المساعدة الفنية من البلدان منخفضة الدخل لبناء القدرات اللازمة في تصميم وتنفيذ برامج النمو والحد من الفقر، ومن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بغية إجراء تحليلات القدرة على مواصلة تحمل الديون وإدارة برامج الحد من الفقر. كذلك يقدم الصندوق مساهمة فعالة في الإطار المتكامل لتقديم المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة، والذي يهدف إلى مساعدة البلدان منخفضة الدخل على توسيع مشاركتها في النشاط الاقتصادي العالمي.

رابعا– دور صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمة المالية و الاقتصادية **2008**

يمكن القول أن هذا الدور برز منذ ظهور بوادر الأزمة، و يتجلى ذلك من خلال سعي الصندوق لإحداث جملة من الإصلاحات الإدارية بإصلاح هياكله و آليات عمله و أدواته التمويلية لتكييفها مع متطلبات السيولة العالمية و دعمه لخطط الإنقاذ المالي التي اعتمدتها الكثير من الدول.

الجدول رقم8 : جهود صندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار المالي

الاستراتيجيات	محتوى الاستراتيجية
دعم الأطر الوطنية الهادفة لتحقيق الاستقرار المالي	تتضمن هذه الاستراتيجية العمل على سد بعض الفجوات الرقابية القائمة من خلال تكثيف الرقابة على نظم إدارة ورصد المخاطر الداخلية في المؤسسات المالية، وعلى كفاءة الإدارة العليا في هذه الشركات وحجم مشاركتها في إعداد هذه النظم، وآليات حوكمة الشركات بوجه عام، ووضع نظام لفرض عقوبات على المؤسسات التي تحيد عن المسار السليم وذلك بمطالبتها بحيازة رأسمال أكبر من الحد الأدنى الإلزامي بموجب مبدأ رأس المال المعروف باتفاقية بازل الثانية. كما يشجع الصندوق الدول الاعضاء على بناء نظام للحوافز للتشجيع المستثمرين والمؤسسات المالية على تحمل جزء من المخاطر المترتبة على الازمات.
العمل على انضباط الأسواق المالية والدولية	تتمثل هذه الإستراتيجية في حث الدول على استحداث وتطوير البنية التحتية للقطاع المالي وخاصة نظم التسوية الإجمالية، وتحسين مستويات الشفافية والإفصاح التنظيمي والعام بما يعزز من قدرة المشاركين في السوق والجهات الرقابية على اكتشاف مدى إمكانية تحقق استراتيجيات الاستثمار، وتمكين صناع السياسات من إصدار أحكام تقديرية مدروسة بشأن مؤسسات أو أوراق أخرى، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى تحسين مستوى الشفافية يخلق ما يعرف بالرقابة الجماهيرية التي تسهم إلى حد كبير في عدم توسع المؤسسات المالية في الإقدام على المخاطر.
اعتماد منظور عالمي للاستقرار المالي العالمي	أكد الصندوق أن الاستقرار المالي الدولي مسؤولية عامة عالمية، يجب أن يحظى بذات الاهتمام الخاص بتحقيق الاستقرار المالي الوطني والحفاظ عليه، فقد بات من المسلم به أن عدم الاستقرار في النظام المالي الوطني يمكن أن يخلق مشاكل في بلدان أخرى، أو في الأسواق المالية العالمية. كما أكد الصندوق على ضرورة العمل على مساعدة الدول التي تواجه صعوبات في تنفيذ المعايير والمواثيق الدولية، مثل مبادئ بازل للرقابة المصرفية، فضلا عن مساعدتها في مرحلة إعداد النماذج التي توضح العلاقة بين استقرار القطاع المالي والتطورات في الاقتصاد الحقيقي وكيفية تأثير الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات في هذه التطورات، وذلك من خلال توسيع نطاق البيانات المتاحة، وتطوير المؤشرات لتحسين قدرة صناع السياسات على التنبؤ بالمشاكل المحتملة،فضلا عن ربط هذه المؤشرات بأدوات محددة لتنفيذ السياسات

المصدر: اعتمادا على : أحمد شفيق الشاذلي، **الإطار العام للاستقرار المالي ودورالبنوك المركزية في تحقيقه**، ورقة بحثية صادرة من صندوق النقد العربي، 2014، ص ص، 26، 27.

خامسا– تقييم دور صندوق النقد الدولي

كشفت الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية محدودية و ضعف دور صندوق النقد الدولي في ضمان استقرار النظام النقدي العالمي و استشعار المخاطر و التنبؤ بالأزمة بالرغم من اعتماده على مجموعة من البرامج و السياسات، لذا تبرز الحاجة الملحة إلى ضرورة تبني إصلاحات حقيقية على صندوق النقد الدولي و نظام حوكمته لتفعيل دوره في إقامة و إرساء قواعد سليمة لنظام نقدي يتسم بالمرونة و الشفافية، و ترتفع فيه المشاركة الايجابية للدول النامية و الاقتصاديات الناشئة في صياغة مبادئه و اتخاذ قراراته، و هذا ما يتفق مع تصريح السيد: مونتيك سينغ اهلواليا نائب رئيس مفوضية التخطيط الهندية و الرئيس الأسبق لإدارة مكتب التقييم المستقل " إن الاقتصاد العالمي بحاجة إلى صندوق نقد دولي، و أن ما نفعله الآن هو أننا نأخذ الصندوق الذي ابتكرناه عام 1945 و نغطيه بقطع مختلفة الضمادات اللاصقة هنا و هناك ، ينبغي أن نرجع قليلا إلى الوراء لنبدأ مرحلة التصميم من جديد .....". و يمكن ابراز اهم الانتقادات الموجهة للصندوق و التي ترتبط معظمها بشروط الاقراض و سياسات التدخل الشؤون الداخلية للدول النامية في ما يلي: